

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: دليل السلامة من أخطار الحريق والهلع.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فقد عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة حرائق مختلفة، ببعض المنشآت والمؤسسات المفتوحة للعموم وكذا ببعض الإقامات السكنية تسببت في خسائر مادية وبشرية جسيمة.

ولعل السبب الرئيسي لهذه الحرائق ومدى الأضرار الناجمة عنها، يجد تفسيره في عدم مراعاة القواعد الوقائية ضد أخطار الحريق والهلع الناتج عنه، علاوة على انعدام معايير وشروط السلامة والوقاية من هذا النوع من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمجال البناء.

فالفراغ القانوني الذي يعرفه تنظيم السلامة ضد الأخطار، بالنظر لمحدودية النصوص المنظمة لذلك، وكذا انعدام تكوين العاملين في قطاع البناء، فضلا عن ضعف حملات التوعية لمختلف المتدخلين، كلها عوامل تساهم في عدم مراعاة قواعد الوقاية والسلامة في هذا المجال.

وموازاة لذلك، فإن العبء الملقى على المصالح المكلفة بالوقاية المدنية ماقتى يتزايد، مما يحتم ضرورة اعتماد معايير وقواعد للسلامة والوقاية بالمنشآت والمباني من طرف أصحاب مشاريع البناء.

وفي انتظار إصدار نصوص قانونية مؤطرة لمجال الوقاية من أخطار الحريق، فإنه يتعين تبني معايير متوافق عليها تمكن من تأسيس قاعدة أساسية موحدة للعمل بالنسبة للمهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات والجماعات المحلية والوكالات الحضرية، كما هو الشأن بالنسبة لمصالح الوقاية المدنية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم إعداد دليل للسلامة من أخطار الحريق والهلع من طرف وزارة الداخلية (المديرية العامة للوقاية المدنية)، بتعاون مع وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وبتنسيق مع القطاعات الوزارية المكلفة بالصناعة، والتجهيز، والصحة، والتشغيل، والشبيبة والرياضة، والتربية الوطنية والتعليم العالي، وكذا ممثلي الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين.

ويتضمن هذا الدليل المرفق بهذا المنشور في شكل قرص مدمج، القواعد الأساسية للسلامة الواجب تطبيقها في مجال تشييد البنايات السكنية والمؤسسات المفتوحة للعموم والمؤسسات المصنفة، علما بأن تحقيق الأهداف المرجوة منه تظل، دون شك، رهينة بانخراط جميع الفاعلين في هذا المجال، من مهنيين ومؤسسات عمومية معنية، فضلا عن مساندة ودعم السلطات المحلية لضمان تطبيق مقتضياته بالدقة المطلوبة..

وعليه، فإن القطاعات الوزارية مطالبة، كل حسب اختصاصه، بتعميم هذا الدليل على المصالح والهيئات المعنية ودعوتها إلى التقيد بمقتضياته، مع تنظيم دورات تكوينية بشأنه واجتماعات للتوعية والتحسيس بأهميته، خاصة على المستوى المحلي، وذلك بتعاون مع المديرية العامة للوقاية المدنية ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية.

ومع خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول
عباس الفاسي